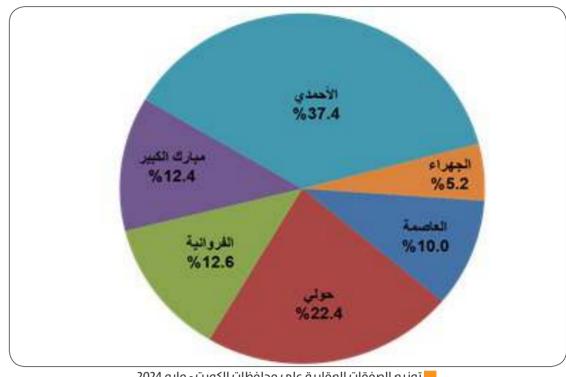
مستشهدا بتقرير «ستاندرد آند بورز» حول التصنيف السيادي للبلاد

# «الشال» :إدمان الاعتماد على النفط تسبب بانكماش الاقتصاد الكويتي 8. 1 في المئة في 2023



توزيع الصفقات العقارية على محافظات الكويت - مايه 2024

تناول مركز «الشال » في تقريره مختلف الأوضاع المالية والاقتصاديَّة في البلاد ، وجاءَّت تفاَّصيله على النحو التآلي . أصـدرت وكالّة سـتاندرد آند بـورز تقريرها حـول التصّنيف السيادي للكويت، خلاصته كانت تثبيت التصنيف عند (+A)

المصدر، ما يعني أن تقديرها لحجم الاحتياطات المالية – المصدات - للكويت بُحدوَّد 715 مُليار دولار أمريكي، أو أدنى بنحو 208 مليار دولار أمريكي من تقديرات معهد الصنَّاديق السيَّادية، البالغ ِ دولار أمريكي. ولا نعرف الحجم الحقيقي أو الرسم لتلك الأحتياطات التي كانت بعض أرقامها تعرض على مجلس الأمة في جلسة سرية في شهر يونيو من كل عام في استعراض الحكومَّـةُ لتقرير «الْحالةُ الماليَّةُ اللَّهِ". وريما بعُـوَّد الفرقُ بِينَ مصادر وكالأتُ التصنيف ومعهد الصناديـق السيادية إلى العجـز الإكتواري. والإضـاءة الوحيدة في التقريـر، وكل تقارير و كالأتّ التّصنيُّف، هلّى تأكيد ملاءة وكفّاءة القطاع المصرفي

وبك+، وليس لسبب ناتج عن إصلاح محتمل. وتتوقع الوكالة أنْ تبدأ أستعار النفط بالانخفاض في عام 2025، ذلك في تقديرنا صحيح مع التحولات في أسواق الطاقة، بحق أو بباطلٌ، إضافة إلى أحتمال بدء تلاشي علاوة المخاطر الجيوسياسية على الأسعار، وذلك ما يجعل تحدي الإصلاح المالي الذي يواجه الكويت أكثر صعوبة في المستقبل.

كل ما تقدم معروف، وكل من شارك في نصح الحكومة الكويتية على مدى 4 عقود من مستشارين أجّانب أو هيئات دولية أو اجتهادات محلية، أجمعت على نفُّسُ النَّشُخيص، واجمعت لَّيسُ فقط على غياب جهود الإصلاح المالي والاقتصادي، وإنما على الإمعان في تَبني سياسات مخالفة للنصح ما أدى إلى تعميقً الفُحوات الهيكليّة في الاقتصاد، وإن استمر الحال على ما هو عليه، سوف يتآكل ألمدى الزمني حتى يصبح الإصلاح غير

## سوق العقار المحلى – مايو 2024

مقارنة بسيولة أُبريل 2024، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود

لييان

لجموع الموجودات

جوع المطلوبات

سافي الريح

تغرق الملكية الخاص يمساهمي البذك

صفي لمعكوس (المحمل) من مخصص تغفاض القيمة والمخصصات الأخرى

\*\*العند على معدل حقوق الملكية الخاص مساهمي البنك

\*مضائف السعر على ربعية السهد (P/E) ضائف السعر على القعة الدفترية (P/B)

بجوع الإيرادات التشغيلية

جوع المصروفات التشغيلية

العقد على معدل الموجودات

العقد على معدل رأس المال

ريحية السهم الواحد (قلس)

إقال سعر السهم (ظس)

لشهر مايو نحو 375.4 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 115.1 في المئة عن مستوى سيولة شهر أبريل البالغة تحو 174.5 مليون ديناًر كويتي، وأعلى بما نُسْبته 9.5 في المئة مقارنة مع سيولة مايو 2023 عندما بلغت السيولة آنذاك نصو 342.7 مليون

وجاءت جميع تداولات مايو 2024 عقوداً، وبلغ عدد الصفقات لهذا الشـهر 420 صفقـة. وحصدت محافظـة الأحمدي أعلـي عدد من الْصَفقات بـ 157 صفقة و ممثلة بنحو 37.4 في المئة من الإجمالي، تلتها محافظـة حولى بــ94 صفقة ومثلـت نحوّ 22.4 فـي المئة، في حين حظيت محافظتة الجهراء على أدنى عدد من الصفقّات بـ 22 صفقة ممثلة بنحو 5.2 في المئة.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 134.8 مليون دينًا ركويتي، مرتفعة بنصو 41.7 في المئة مقارنة مع أبريل عندما بلغت نحو 5.1 مليون دينار كويتي. فيما انخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 35.9 في المئة من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نستبته 54.5 في المُّئة في أبريل. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداو لأت الســٰكن الخاص ّخلال آخَّر 12 شهراً نّحو 118.9 مليّون ديّنار كويّتي، أي أن قيمة تداولات مايو 2024 أعلى بما نسبته 13.4 في المئة مقارنّة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 295 صفقة مقارنة ب 198 صفقة في أبريل 2024، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة للنشاط نحو 480 ألف دينار كويتي مقارنة بنصو 480 ألف دينار

كويتي في أبريل، أي بانخفاض بُحدود 4.9 - في المئة. وبلغَّت قَيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 71.7 مليون دينَّار كويتي، أي بارتفاع بنحو 62.7 في المئة مقارَّنة بالشهر الساَّبقُّ (أبريل 2024) حين بلغت نحو 44.1 مليون دينار كويتي. في حين انخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 19.1 في المئة مقارنة بما نسبته 25.3 في المئة في أبريل 2024. وبلغ المعدل الشِّهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال آخر 12 شهراً نحو 70.9 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات مايو أعلى بما نسبته 1.2 في المئَّةُ مقارَّنةُ بِمعدلاً 12 شُهراً. وارتفع عدد صفقاته إلى 103 صفقاتُ مقارنة بـ 65 صفقة في أبريل، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 696 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 678 ألـف دينار كويتي في أبريل 2024، أيّ بارتفاع بُحدود 2.7 في

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 164.5 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 366.0 في المئة مقارنة مع أبريل حين بلغت نحو 35.3 مليون بلغت نح 35.3 مليون بلغت نح 35.3 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبة مساهمتها في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 43.8 في المئة مقارنة بما نسبته 20.2 في المُنْهُ في أبريل. وَبِلغُ معدل قيمة تَداولات النَّشَاطُ التجاري خالاً آخر 12 شهرا نصو 54.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمةٍ تداولات مايو أعلى بنحو 204.1 في المئة عن متوسـط آخّر 1ً2 شـهراً. وبلغ عدد صفقاته 20 صفقة مقارنة بـ 8 صفقات لشهر أبريل، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر مايو نحو 8.2 مليون دينار . كويتى مقارتة بمعدل أبريـل والبالغ نُحو 4.4 مليـون دينار كويتي، أي بار تَّفَاعُ بِحَدُودِ 86.4 في الْمُئَةِ. و مالم بكن هنَّاكُ خطَّأ، ببدو هذَّا الارتفاع في سيولة النشاط التجاري ارتفاع استثنائي، تقاسم أعلى حصتين من سيولته، منطقة السالمية باربع صفقات وبقيمة 74.2 مليون دينار كويتي، ثم منطقة صباح الأحمد البحرية بعشر صفقات وبقيمة 57.7 مليون دينار كويتي، وهو أمر يصعب تكراره. وكان نُصيب نشاط المُخَازِن صَفقَتانَ فقطَّ وبقيمة بُحُدود 4.3 مليون دينار

وعتد مقارنة إجمالي تداولات شهر مايو بمثيلتها للشهر نفسه منّ السنة الفائتة (مايـو 2023) نلاحظ أنّها حققت ارتفاعاً من نحو 342.7 مليون دينار كويتي إلى نحو 375.4 مليون دينار كويتي، أي بِما نسبتُهُ 9.5 في المُثُهُ كمَّا أسلفنا، مع اختلاف جوهري في توزيع ارتفاع السيولة بين الأنشطة. حيث شّمل الارتفاع سيوّلة النشاطّ التجاري بنسبة 139.7 في المئة وسيولة نشاط المخازن بنسبة 105.0 في المئة، بينما انخفضت سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 26.1 - في المئة وسيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 19.9 - في

مؤشرات اقتصادية ونقدية يناير – مارس 2024 تذكر النشرة الإحصائية الفصلية «يناير – مارس 2024»

24,667

21,816

2,824

3,778

2,447

2,002

3,225

2.5

23.0-

960.6

%0.4

969.4

%18.6

%242.4

%12.9

9618.8

964.3-

1

2023/03/31

(الف دينار كويتي)

4,380,028

3,695,558

684,242

40,341

13,158

1,275

25,082

962.3

9614.9

9650.4

13.3

533

10.0

2024/03/31

(لف ديتار كويتي)

4,404,695

3,717,374

687,066

44,119

15,605

1,176

1,383

28,307

للمؤشدرات

962.6

9616.8

9656.8

15.8

510

		12 شهراً	ارية خلال آخر	الصفقات العق	قيمة		
400		AUGANI DOLL					
350							
300	<i>t</i> =	/				/	
250						1	
200							
150							
100							
(20))) 2-910							
50							
2023 سنيو 20	اغسطس 2023 الأنبو 23	2023 yana 2023 yi	2023 may 2023 m	ين يناير 224 ديسم	فرمن ۵۵ می هجو ایر ۵۵	2024 14.3 2024	مايو

# صافي ربح التعامل بالعملات أرباح الأجنبية %1.1 %5.8 إيرادات بتشغيل اخرى %0.2 أتعاب وعمولات %26.1 صافى إبرادات القواند %66.8

اجمالي الإيرادات التشغيلية في الربع الأول 2024 🧧

الصادرة عن بنك الكويت المركزي والمنشورة على موقعه على الإنترنت، بعض المؤشّرات الاقتصادية والنّقدية الّتي تستحقّ المتابعة، وسنورد بعضها من باب توثيق تطوراتها. ومن ذلك مثلاً، أن أسعار المستهلك في الربع الأول من عام 2024 ارتفعت بنحـو 3.3 في المئة، إذ بلـغ مُعدلهاً نحو 132.5 (سـنة 2013 = 100) ارتفاعاً من معدل 128.3 في الربع الأول من عام 2023، ويعرى بعض هذا النمو إلى غلبة تأثير ارتفاع أسعار الكساء وملبوسات القدم من معدل 129.6 في الربع الأول 2023 إلى مُعدلًا 138.0 في الرّبع الأول 2024 (5.5+ فّي المئة)، وكذلكَ ارتفاع أسعار الأغَّذية والمشروبات من معدل 140.3 إلى معدل 147.3 للربع الأول 2024 (5.0+ في المئة).

وتشير النشرة إلى استمرار ارتفاع المعدل الموزون للفائدة على الودائع من نحو 2.603 في المئة في الربع الرابع 2023 إلى نحو 2.756 في المئة في الربع الأول 2024، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 5.9 في المئة، وكذلك ارتفع بنسبة 18.0 فُنَى المئة مُقَارِنة مع نحو 2.336 في المئلة في الربع الأول 2023. وارتفع المعدل المورون للفائدة على القروض من نحو 5.121 في الْمُنَّة إِلَى نحو 187. 5 في المئة للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاعً ربع سَنوى بلغت نحو 1.3 في المئة، وارتفع من نحو 4.712 في الْمُثَّة للرَّبِعُ الْأُولِ 2023 أَو بِنسَّـبِة ارتَّفَاعِ بِلَّغَـت نَحُو 10.1 فيَّ

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية نحو 38.169 مليار دينار كويتي، بارتفاع من نحو 37.343 مليار دينار كويتي في نهاية الربع 2023، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغتُ نحو 2.2 في المئة، وارتفعت بنسبة 1.2 في الْلُئَة مقارنَة مع نحو 37.225 مَلْيار دينار : 2023. وأُخيراً، ارتفعت أيضاً مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص إلى نُحو 45.595 مليار دينار كويتي في الربع الأولّ 2024، من نصو 45.151 مليار دينار كويتي في الربع الرابع 2023، أي بارتفاع ربع سنوي بنسبة 1.0 في المئة، وارتفعت كذلك بنسَّنةُ 2.4 فَى الْمُنَّة مقارَّنة مع 44.515 ملَّيار دينار كويتي في الربع الأول 2023.

## نتائج البنك التجاري الكويتي - الربع الأول 2024

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق ربحا (بعد خصم الضرائب) بلغ نصو 28.3 مليون دينار كويتني مقارنة بنحو 25.1 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2023، أي بارتفاع بنحو 3.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 12.9 في المئة. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى أرتفاع الربح التشغيلي للبنك بالإضافة الى ارتفاع صافي المعكوس من مخصص انخفاض القيمة والمخصصات الأخرى.

وفى التفاصيل، ارتفعت جملة الإيـرادات التشـغيلية بنحو 3.8 ملَّيون دينَّار كُويتي أو بما نسَبَّتُه 9.4 في المئة، وصولاً إلى نحو 44.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنصو 40.3 مليون دينًار كُويتي للفترة نفسها من عام 2023. وتحقق ذلك نتيجة ارْتَفَاع بند صَّافى إيرادات الفوائد بِنْحو 3.1 مليون دينار كويتي أوْ بنسبة 11.7 قَـى المئة، وصولاً إلى نحو 29.5 مليون دينارّ كويتى مقارنة بنحو 26.4 مليون دينار كويتى. وارتفع أيضا، بند أتعاب وعمولات بنحو 948 ألف دينار كويتي وبنسبة 9.0 في المئة، ليصل إلى 11.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 10.6

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك ينحو 2.4 مليون ديناً ركويتي أو بنسبة 18.6 في المئة، وصولاً إلى نحو 6.51 مليون ديناً وكويتي مقارنة بنصو 13.2 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2023. وتحقق ذلك تتيجة ارتفاع بند مصرو فات الموظف ن يقيمة 3.3 مليون دينار كويتي وارتفاع بند استُهلاك وإطَّفاء بقيمة 43 ألف دينار كويتي، بينما انخفض بند مصروفات عمومية بقيمة 874 ألف دينار كويتى. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية

826 ألـف دينار كويتي، أي بفارق بقيمة 2 مليون دينار كويتي بـين الفترتين. وعليه، ارتفع همامش صافـي الربح إلي نحو 64.2 فْتَي المئة بعد أن كان نحو 62.2 في المئة خَلَالُ الْفَترة المماثلة من

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.405 مليار دينار كويتي أي بارتفاع بنحو 228.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.5 فيَّ الْمُثُـة، مُقَارِنة بندو 4.176 مُليار دينار كُويَّتِي بنهاية عام 2023، وارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 0.6 في المئة أو بقيمة 24.7 مليون دينار كويتى عند المقارنة بإجمالي الموجودات في الربع الأول من العام الفائت حين بلغ آنذاك نحو 4.380 مليار دينار كويتي. وسجل بند قروض وسلفيات للعملاء ارتفاعاً بنحو 184.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 7.6 في المئة، ليصل إِلَى نُحو 2.615 مَلْيَارٌ دَيْنَارٌ كُويَّتَـيْ (59.4 في المُثَّة من إجمَّالي الموجودات) مقابل نُحُو 2.430 مليَّارُ دينار كُويتي (58.2 فيَّ المئة من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2023، وارتفعّ بنحو 1.721 مليون دينار كويتي أو بنحو 5.1 في المئة عند مقارنت و بالفترة نفسها من عام 2023 حين بلغ نحو 2.488 مليّار دينّار كويتي (56.8 في المئة من إجْماليّ الموجودات). وبِلْغَتُّ نُسبَّة إِجْمَالَـي قروض وسلفيات إلى إجمالي الودائع نُحو 96.7 فَي الْمُئة مقَّارَنِّةُ بِنُحُو 84.7 فِي الْمُئةُ للربعُ الأول منَّ عــام 2023. وَارتفع أيضاً، بند نقد وأرصدةً قصيرة الأَجل بقيمةٍ 117.7 مليـون دينار كويتي أو بنسـبة 16.9 في المئة، وصولاً إلى 14.48 مَلْيَــوْنَ دَيِنَــَّارِ كُويِّتِـي (18.5 في المُثَّة مِـن إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 696.6 مليون دينار كويتي (1.6.7 في المئة من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام الفَّائَّت، بينمَّا انخَفَـض بِنحِو 5.5 مليون دينار كويتـي أو بنحو 0.4– في المئة حين بلغ 817.9 مليون دينار كويتي (18.7 في المئة من إجمالي الموجودات) عند المقارنة بنفس الفَترَّة مَن عام 2023. وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق

الملكية) قد سُـجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 201.9 مليون دينار كوبتّي أي ما نسبته 5.7 في المئة، لتّصل إلى نحو 3.717 ملّبارٌ دينار كويّتي مقارنة بنحو 3.51ِ5 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2023، و كذلك حققت ارتفاعاً بنحو 21.8 مليون دينار كويتي أي بنسبة 0.6 في المئة عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجماليّ فيّ نهابة الربع الأوَّل من العام الفَّائِت عندما بلغ 3.696 مَلْدار دَّبنارُّ كويتي. وبلّغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 84.4 في المئة للفترتين. ً

وتشير نتأئج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارناً مع الفترة نفسها من عام 2023. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه (ROE) إلى نحو 16.8 في الْمُنَّة مقارنة بُنْحو 14.9 في المئة. وَارْتُفع مؤشَر العائدُ على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 56.8 في المئة قياساً بنحو 50.4 في المئة. وارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نصو 2.6 في المئة مقابل نحو 2.3 في المئة. وارتفُعت ربحية السهم الواحد (EPS) لتصل إلى نحو 15.ً8 فلس قياســاً بنحو 13.3 فلس. وبلغ مؤشر مضاعفاً السَّعر / ربحية السَّهم (P/E) نحو 8.1 ضَعْفٌ مقارنة مع 10.0 ضعف (أي تحسـن)، وذلك نتيجة انخفاض سعر السهم بنسبة 4.3- في المئة مقابل ارتفاع ربحية السهم الواحد وبنحو 18.8 في المئة. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.5 مرة مقارنة مع نحو 1.6 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

## الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداوّلة، مؤشّر كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشَّر الشَّال). وكانت قراءة مؤشَّر الشال (مؤشَّر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نصو 610.2 نقطة،

مع نظرة مستقبلية مستقرة، وسبق تقريرها توصيف من قبل بعَّثة صنـدوق النقد الدولي، وتصنيف مماثـل لوكالة موديز في شــهر مايو الفائت، والتقارير الثلاثة بنفس المحتوى. مبرر ثباتً التصنيفُ حجم المصداتُ الْمُالِية أو احتياطات الكويتُ الْمَالَية، والمخاطر ثابتة أيضاً، لا إصلاح مالي أو اقتصادي، إضافة إلى أن الاعتماد في الكويت على مصدّر دخلّ وحيـد، أو صادرات النفّط، هو الأعلى مقارنة بمنتجى النفط الآخرين. وإدمان الاعتماد على النَّفط تسببُ بانكماشُ الاقتصاد بنَّصُو 1.8 في المئة في عام 2023، وانكماش محتمل بحدود 2.3 في المئـة في عام 2024، وسببهما انخفاض إنتاج وأسعار النفطُّ ضمن توَّافقُ أوبك+. بمعنى آخر، أداء الاقتصاد الكويتي مجرد متغير تابع بشكل شبه كامل لحركة إنتاج وأسعار النفط، ولا تملك الإدارة الكويتية أي قدرة على التأثير بمتغيرات سـوق النفط، وما لم تسهم محركاتٌ داخْلية في توليده، سوقْ يظل اقتصاد سماري. في جانب عنصر القوة، أو المصدات المالية، تقَّدر وكالة ستاندر د آنــد بورز حجم احتياطاتِ الكويـت المالية بحدود 418 في المئة ّ– نحو 400 في ألمئة وفقاً لمو دنز - حجم الناتج المحلى الأجمالي، المقدر بنحـوَّ 171 مليـار دولاَّر أمريكي لعـام 2024 وفقاً لنفسَّ

احتســات الوكالات لحجُّم الالتزامات على تلــك الاحتبـاطات، مثلَّ المحلى، وحرفية رقابته من قبل بنك الكويت المركزي. في جانب توصيف وضع الاقتصاد، تذكر الوكالة بأن الكويت الأكثر إدماناً على النفط من قريناتها، لأنه يمثل 90 في المئة من حصيلة الصادرات، و90 في المئة من إيرادات الموازنة العامة، و50 في المئة منّ حجّم الناتّج المحلي الإجمالي، وترتفع النسبة الأخيرة إذا اعتبرنا أن صناعةً التكريّر وصناعّة البتروكيماويات بقيمتيهما المضافتين، نفط أيضاً. ولنفس السبب إيضاً، أي شدة الاعتماد على النفط، سـوف يحقـق الاقتصاد نمواً بمعدل 2.4 في المُئـة للسـنوات 2025 - 2027 عندما تبـدا الكوبيِّت باسـتعادة تدريجيــة لحصتهــا الإنتاجية التــى فقدتها طوعياً ضمــن اتفاق

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق – (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريطُ السَّاحَليّ) إلَّى أَرْتفاع في سيولة سوق العقار في مَايقٌ 2024ُ